العرب
السبت 2020/08/22
السنة 43 العدد 11797

العاهل المغربي يحذر من تداعيات عودة الغلق العام

المغاربة مكرهون أمام كورونا: التوقي أو عودة الحجر الصحي

دقّ العاهل المغربي الملك محمد السادس ناقوس الخطر إزاء تفشي وباء كورونا في البلاد، حيث حذّر من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية الناجمة عن العودة إلى الحجر الصحي العام، وذلك في وقت يشهد فيه المغرب تفشيا غير مسبوق للفايروس.

محمد ماموني العلوي

الرباط - **اعتبر العاهل المغربي الملك محمد السادس أن بلاده لم تكسب بعد المعركة ضد كورونا، وأن "الوضع سيء للغاية ومن يقول العكس فهو كاذب"، ولن "نخرج منه إلا بتحمل المسؤولية من طرف المواطن، أو تعلن الدولة الحجر الصحي الشامل".**

وقال العاهل المغربي في خطاب بمناسبة الذكرى السابعة والستين لثورة الملك، إن "اللجنة العلمية المختصة بوباء كوفيد – 19 قد توصي بإعادة الحجر الصحي"، بل وزيادة تشديده، وإذا دعت الضرورة إلى اتخاذ هذا القرار الصعب، فإن انعكاساته ستكون وخيمة على حياة المواطنين، وعلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

وأشار الملك محمد السادس إلى أن بلاده لم تكسب بعد المعركة ضد هذا الوباء رغم الجهود المبذولة لاحتوائه، مؤكدا أن عدم الالتزام بالتدابير الصحية سيرفع عدد المصابين والوفيات، وستصبح المستشفيات غير قادرة على تحمل هذا الوباء، مهما كانت جهود السلطات العمومية وقطاع الصحة.

الملك محمد السادس

اللجنة العلمية المختصة بالوباء توصي بإعادة الحجر الصحي

وأبرز أن المغرب تمكن من الحد من الانعكاسات الصحية لهذه الأزمة، ومن تخفيف آثارها الاقتصادية والاجتماعية، وأن الدولة قامت بتقديم الدعم لفئات واسعة من المواطنين، و"أطلقنا خطة طموحة وغير مسبوقة لإنعاش الاقتصاد، مشروعا كبيرا لتعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة.. وإننا نؤكد على ضرورة تنزيل هذه المشاريع، على الوجه المطلوب، وفي الآجال المحددة".

وبلغ عدد المصابين بمرض كوفيد – 19 الناجم عن الإصابة بالفايروس في المغرب حتى الخميس 1325 مقابل 1510 الأربعاء ليصل مجموع المصابين منذ ظهور أول حالة بالبلاد في 2 مارس الماضي إلى 47 ألفا و 638 إصابة.

كما توفي 32 شخصا يوم الخميس مقابل 29 يوم الأربعاء ليصل إجمالي عدد الوفيات إلى 775.

وجاء في خطاب الملك "إنها فترة غير مسبوقة بالنسبة للجميع، صحيح أنه كان يضرب بنا المثل، في احترام التدابير التي اتخذناها، وفي النتائج التي حققناها، وهو ما جعلنا نعتز بما قمنا به، وخاصة من حيث انخفاض عدد الوفيات، وقلة نسبة المصابين، ولكن مع الأسف، لاحظنا مع رفع الحجر الصحي، أن عدد المصابين تضاعف بشكل غير منطقي".

وأكد العاهل المغربي أن هناك من يدعي أن هذا الوباء غير موجود؛ وهناك من يعتقد أن رفع الحجر الصحي يعني انتهاء المرض؛ وهناك عدد من الناس يتعاملون مع الوضع بنوع من التهاون والتراخي غير المقبول، و"هنا يجب التأكيد على أن هذا المرض موجود؛ ومن يقول عكس ذلك، فهو لا يضر بنفسه فقط، وإنما يضر أيضا بعائلته وبالآخرين".

وأكد المحلل السياسي محمد بودن "أن الخطاب الملكي جاء في منتهى الدراية، حيث قدم للأمة حقائق الأمور وكان درسا تواصليا رفيعا.. وعلى الجميع أن يتخيل ما يمكن أن يحصل في حالة استمرار التراخي وتداول التشكيك في وجود الوباء والاعتقاد باختفائه بمجرد رفع الحجر الصحي".

وأضاف بودن في تصريح لـ"العرب"، "المغاربة وضعوا أنفسهم اليوم أمام مهمة واسعة النطاق، وعليهم تجنب وضع نزول بلدهم على ركبتيه باستخدام مفاتيح الوعي والتضامن والاعتماد على الذات والوطنية".

وخلص الأكاديمي المغربي إلى أن تطوير المعادلة المغربية في مواجهة الوباء وتجنب الحجر الصحي الكامل والمشدد يعتمدان على المسؤولية الجماعية والاعتماد على الذات والفهم المشترك والتضحية والوعي.

وبنبرة الأب الغيور أكد الملك أنه لا يؤاخذ المواطنين وإنما يريد أن تسير البلاد نحو الوجهة الآمنة وتجنب الشروط المنطقية لفرض الحجر الصحي بحيث أن حماية النفس والغير والوطن لا تحتاج لمكافأة.

وأكد الخبير الاقتصادي رشيد ساري أن "الخطاب الملكي يدخل المغرب في مرحلة الحسم للحد من تفشي الوباء وإنقاذ الاقتصاد" مع الالتزام المتواصل للدولة بتنزيل مشروع التغطية الاجتماعية التي تتضمن في مرحلة أولى التغطية الصحية للجميع، المساعدات العائلية، ضمان التقاعد والتعويض عن فقدان الشغل في مرحلة ثانية، علاوة عن إنعاش وتأهيل الاقتصاد المغربي.

وأضاف رشيد ساري في تصريح لـ"العرب"، أن "تكلفة العودة للحجر الصحي ستكون ثقيلة على المستوى النفسي والاجتماعي والاقتصادي لذلك وأمام الوضع الحرج لاستفحال وباء كورونا نحن في حاجة ماسة لثورة ملك وشعب نوعية وحاسمة تكون أهدافها متعددة أولها مكافحة وباء كورونا لإنقاذ المغاربة من الموت وبالتالي تجنب الأسوأ على المستوى الاقتصادي للمغرب وتفادي حجر صحي جديد لأن تكلفته ستكون قاسية على جميع الأصعدة".

وكشف الملك محمد السادس في خطابه أن نسبة كبيرة من الناس لا يحترمون التدابير الصحية الوقائية، التي اتخذتها السلطات العمومية كاستعمال الكمامات، واحترام التباعد الاجتماعي، واستعمال وسائل النظافة والتعقيم، فلو كانت وسائل الوقاية غير موجودة في الأسواق أو غالية الثمن، قد يمكن تفهم هذه التصرفات.

ولفت بودن إلى أن العاهل المغربي، أكد على أهمية التعامل الفعال مع هذا التهديد من أجل تجنب المساس بسمعة البلاد وانهيار المنظومة الصحية.

إجراءات استثنائية

الرئيس الجزائري يهتم بمنتسبي الجيش قبل استفتاء الدستور

صابر بليدي

الجزائر - **باشر الرئيس الجزائري، عبدالمجيد تبون، عملية تفكيك عدد من الألغام الاجتماعية والسياسية، في خطوة لاستعطاف الشارع قبل الذهاب إلى استفتاء شعبي بعد أسابيع، على مشروع الدستور، الذي تراهن عليه السلطة ليكون منصة انطلاق نحو ما بات يعرف بـ"الجزائر الجديدة".**

وأعلنت وزارة الدفاع عن استقبالها ممثلين عن فئة معطوبي ومشطوبي ومتقاعدي الجيش، من أجل دراسة المطالب الاجتماعية والصحية المرفوعة من طرف هؤلاء منذ سنوات، وكانت محل احتجاجات ومسيرات ووقفات استعملت خلالها ممارسات قمعية، زادت من حدة الاحتقان والغضب لديهم.

وأضافت الوزارة في بيان لها أن مسؤولين مركزيين في المؤسسة العسكرية، تعهدوا لهؤلاء بتلبية المطالب المرفوعة في "حدود ما تسمح به تشريعات المؤسسة والجمهورية"، لتكون بذلك أولى بوادر تفكيك أهم الألغام الاجتماعية المتصلة بأهم مؤسسة.

وانتسب هؤلاء الى المؤسسة العسكرية خلال سنوات العشرية الدموية (1990 – 2000)، قبل أن يتم الاستغناء عن خدماتهم لأسباب مختلفة، تراكمت فيها الأعطاب الجسدية والشطب والتقاعد المجحف، وبقي هؤلاء في وضع اجتماعي وصحي هش لا يعكس "التضحيات التي قدموها خلال الحرب على الإرهاب"، حسب تعبير مسؤولي التنسيقية.

ويبدو أن السلطة تتجه إلى تهدئة مع الشارع الجزائري، بالتوجه إلى تفكيك الألغام الاجتماعية والسياسية، وذلك عشية الذهاب إلى استفتاء شعبي على الدستور الجديد.

فبعد إطلاق سراح عدد جديد من سجناء الرأي في بحر هذا الأسبوع، وإطلاق رسائل غزل لقواعد إسلاميي العشرية الدموية عبر التلويح بمراجعة وضعية سجناء تسعينات القرن الماضي، استغل الرئيس تبون فرصة الاحتفال بالذكرى التاريخية المصادفة للسنة الهجرية الجديدة، لدغدغة مشاعر القوميين والإسلاميين.

وتجلى ذلك من خلال دعوته لأول مرة منذ اعتلائه قصر المرادية، إلى "نبذ الفرقة والاختلاف بين الجزائريين من أجل تحقيق الانتقال والتغيير السياسي في البلاد"، وهي إشارة مبطنة إلى أنصار الحراك الشعبي وإلى الموالين للسلطة، الذين ظهرت بينهم فجوة عميقة منذ 2019.

ويبدو أن تبون المنتشي باستعادة رفات عدد من قدماء المقاومة، والتي كانت محتجزة في "متحف الإنسان" بباريس، يريد توظيف ما وصف بـ "الإنجاز التاريخي" في استعطاف الشارع وتحقيق التفاف حول مشروعه، قياسا بما تمثله الذاكرة التاريخية من أهمية في مخيال الجزائريين.

وفيما تستمر مفاوضات الطرفين لتسوية الملف التاريخي بين الجزائر وفرنسا، لاسيما استعادة رفات 500 مقاوم متبقية في المتحف، لم يتوان تبون عن توجيه "اتهامات صريحة للاستعمار الفرنسي لبلاده"، بالقول "إن الاستعمار الفرنسي للجزائر (1830 – 1962) ارتكب جرائم وحشية ترقى إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية، فضحت زيف شعار تمدين الشعب الفرنسي، الذي كان يتغنى به".

وأضاف في رسالته الموجهة بمناسبة الذكرى المزدوجة لمؤتمر الصومام 20 أوت 1965 (أول مؤتمر لثورة التحرير) وهجومات المقاومين على الشمال القسنطيني (20 أوت 1955) "لقد فضحت هذه الجرائم مرة أخرى زيف شعار التمدين وتأخير حدود الجهل الذي كان الاستعمار يخفي به ما يقترفه من جرائم وحشية ضد الشعب ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية".

> **وزارة الدفاع أعلنت استقبالها ممثلين عن فئة مصابي الجيش ومتقاعديه ومسرّحيه من أجل دراسة مطالبهم**

وأكد على التزامه بمواصلة عملية استرجاع رفات المقاومين الجزائريين من فرنسا، "حتى تحتضن تربتنا الطاهرة رفات جميع شهدائنا المهجرين والمنفيين معززين مكرمين في وطنهم المستقل وبين ذويهم الأحرار".

ويبدو أن الرجل يتوجه إلى توزيع مشاعر الإثارة بالعدل بين القوميين والإسلاميين، ففيما اختار الصلاة في مسجد الجزائر (من أكبر المساجد في العالم) بمناسبة السنة الهجرية الجديدة، أعلن عن تدشينه في الفاتح من نوفمبر القادم (عيد ثورة التحرير)، على أمل تحقيق التفاف شعبي على المسار السياسي الذي يخوضه.

وفي رسالة لتقليص الفجوة المتسعة، ذكر بأن "بلدنا يمر بظروف استثنائية داخليا وإقليميا وتحتاج إلى رص الجبهة الداخلية وتفجير الطاقات الخلاقة وتدفق الأفكار لإنجاز مشروع التغيير الجذري، ولطي صفحة الخلافات والتشتت والتفرقة"، في إشارة إلى التقريب بين المعارضين للسلطة وبين الموالين لها.

رسائل حزبية تعزز موقف المشيشي قبل الإعلان عن حكومته

تونس - **مع وصول المشاورات الحكومية إلى الأمتار الأخيرة في تونس، بدأت الرؤية تتضح أكثر حيث بات رئيس الوزراء المكلف هشام المشيشي قريبا من كسب ود الأحزاب الممثلة في البرلمان، ما يجعله يتوجه إلى الإعلان عن تركيبة حكومته بأريحية رغم موقف حركة النهضة الإسلامية الذي لا يزال يكتنفه الغموض حتى الآن.**

وبدأت كتل وازنة، على غرار قلب تونس، تؤكد تأييدها للنهج الذي اختار رئيس الوزراء توخيه حيث كان الرجل واضحا منذ بداية المشاورات بإعلانه أن حكومته ستكون حكومة كفاءات مستقلة.

وعلى عكس حركة النهضة الإسلامية (54 نائبا من مجموع 217) التي لا يزال موقفها يراوح مكانه بشأن حكومة المشيشي وهي ترفض حكومة كفاءات مستقلة وكذلك ائتلاف الكرامة (19 نائبا) فإن جل الكتل البرلمانية أعربت عن ارتياحها لخيارات المشيشي عبر تصريحات من قبل ممثليها.

وقال رئيس كتلة قلب تونس (27 نائبا) إن حكومة المشيشي لن تكون ذات "صبغة عدائية" إزاء الأحزاب، في إشارة ضمنية إلى ترويج بعض الأطراف أن الرئيس المكلف أراد إقصاء الأحزاب.

وأضاف الخليفي أن "قلب تونس ليس لديه أي إشكال بخصوص تشكيل حكومة كفاءات وطنية مستقلة.. ولدينا نية للتفهم". ووصلت مساء الجمعة تركيبة حكومة المشيشي إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وهي عادة دأبت عليها تونس من أجل تكريس المزيد من الشفافية حيث يتم التدقيق في الشخصيات المرشحة لمناصب وزارية إذا كانت هناك شبهات تحوم حولها.

والتقى الجمعة الرئيس التونسي قيس سعيد بالمشيشي حيث أكدت رئاسة الجمهورية أن اللقاء تناول آخر المستجدات المتعلقة بالمشاورات الجارية من أجل "تكوين حكومة تستجيب لانتظارات الشعب وتطلعاته المشروعة". ومن المتوقع أيضا أن تنتهي المشاورات يوم 24 أغسطس لتحدد بذلك جلسة بالبرلمان للتصويت على الحكومة.

ولا يُمانع الحزب الدستوري الحر (16 نائبا) منح حكومة المشيشي الثقة، إضافة إلى حركة الشعب التي تتفاعل إيجابيا مع المفاوضات بالرغم من أنها ألمحت في البداية إلى رفض حكومة المشيشي.

ويرى مراقبون أن التبدل الذي طرأ على مواقف الأحزاب التونسية، لاسيما حركة النهضة الإسلامية التي خففت من حدة انتقاداتها للرئيس وكذلك لمن كلفه بتشكيل الحكومة، مرده التوجس من الذهاب في انتخابات تشريعية مبكرة حيث من حق رئيس الجمهورية دستوريا حل البرلمان في حال عدم مرور الحكومة.

وبعد شد وجذب بين الطرفين بدأ المشيشي يكسب ود الأحزاب، لكنّ مراقبين يرون أن الإشكال لم يعد في نيل الحكومة الجديدة الثقة من عدمه بل في مدى صمودها أمام الضغوط لاسيما في ظل التشتت السياسي.

وكان زهير المغزاوي، الأمين العام لحركة الشعب (12 نائبا) قد أكد أن المشيشي متمسك بحكومة كفاءات مستقلة، مضيفا أن "حركة الشعب أبلغت المشيشي بعدم وجود ضمانات لاستمرارية حكومته".

ومن المرتقب كذلك أن يحظى المشيشي بدعم كتلة تحيا تونس (10 نواب) التي رحبت بتكليفه منذ البداية وبخيار حكومة كفاءات مستقلة، إلى جانب كتلة الإصلاح الوطني (16 نائبا).

تونس تكثف إجراءاتها لكبح انتشار فايروس كورونا

خالد هدوي

تونس - **تزداد مخاوف التونسيين من سيناريو اللجوء إلى الغلق الكلي للبلاد بعد إحداث تعديلات على نشاط عدد من القطاعات، في ظل تسارع وتيرة الإصابات بفايروس كورونا المستجد في موجته الثانية بعد فتح الحدود أواخر يونيو الماضي.**

وقرّرت الشّركة الوطنيّة للسّكك الحديديّة التّونسيّة، الخميس، في إطار التّوقي من انتشار الوباء، إجراء تحويرات على أوقات القطارات الرّابطة بين محطّتي تونس وقابس (جنوب).

وأكّدت الشّركة أنّها بصدد متابعة الحالة الوبائيّة بجهة قابس (جنوب) وأنها ستوافي بالتّغييرات التّي قد تطرأ على توقيت قطارات المسافرين.

ويطرح المعطى الجديد أسئلة مفادها إمكانية التفكير الجدي في الغلق الكلي ووقف التنقل بين المدن والولايات (المحافظات)، في خطوة استباقية لكبح انتشار الفايروس.

والجمعة قررت السلطة الجهوية بولاية (محافظة) قابس إعلان حظر التجوال في المدينة.

> **1342**
> **حالة إصابة بكورونا سجلتها تونس منذ فتح حدودها، منها 466 حالة وافدة و874 محلية**

وأكد المنجي ثامر والي (محافظ) قابس أنه تقرر فرض حظر التجوال من الساعة الخامسة مساء إلى الخامسة صباحا وذلك لمدة أسبوع بمنطقة الحامة. وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن "القرار جاء نتيجة لتسارع عدد حالات الإصابة إلى 500 حالة بالجهة، وأعتقد أنه سيمكن من التقصي السريع للإصابات واحتواء الحالات".

وكانت تونس قد فتحت حدودها أمام حركة المسافرين بعد إغلاق دام أكثر من 3 أشهر ضمن تدابير مكافحة فايروس كورونا.

وقررت الحكومة فتح الحدود البرية والجوية والبحرية للبلاد انطلاقا من 27 يونيو الماضي، عقب إعلانها السيطرة على انتشار كورونا.

وأثار قرار فتح الحدود ردود أفعال متباينة بين الداعي إلى ضرورة استئناف النشاط والمحذّر من موجة ثانية للوباء.

ووصف سعيد العايدي وزير الصحة السابق قرار حظر التجوال والوقف الجزئي للحركة بين المدن بـ"الإيجابي".

وقال في تصريح لـ"العرب"، "الوضع صعب منذ إعادة فتح الحدود.. ونحن الآن ندفع ثمن هذا القرار وتداعياته".

وتم منذ تاريخ فتح الحدود في 27 يونيو الماضي، تسجيل 1342 حالة مؤكدة حاملة للوباء، منها 466 حالة وافدة و874 حالة محلية.